http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1659) السنة السابعة - الخميس (19) تشرين الثاني 2009

الجريمة الاقتصادية.. الوجه الآخر للإرهاب

٧٠ طنا من الشاي الملوث و٩٢ صهريجا بوثائق مزورة ومخطوطات ضائعة في عواصم العالم!

بغداد/ايناس طارق

منزل تبلغ مساحته ٣٠٠ متر مربع ، يقع في وسط إحدى مناطق بغداد الراقية ، صاحبه يعيش خارج البلد ،أجرّه لمجموعة من الأشخاص قبل سفره . وفي جنح الليل كان الأشخاص الذين استأجروا المنزل ينقلون بعض المعدات والمكائن إلى داخل الدار وكان الهدف كما عرف فيما بعد هو خلط نشارة خشب خاصة مع بعض انواع الشاي رخيص الثمن وتضاف الى الخلطة فيما بعد اصباغ صناعية توهم المستهلك في النهاية بأنه يشتري شايا حقيقيا ليتمتع بمذاقه في عصريات العائلة ، وهو تقليد عراقي مشهور وقديم.

قصة واحدة من قصص لاحصر لها تبين اشكال الغش الصناعي الذي يجري تمريره على المواطن الذي يدفع دون ان يعرف نوعية المادة التي يشتريها ولا اساليب الغش فيها ولا مقدار تأثيرها على صحته.

٧٠ طناً من الشاي الملوث

الهنا ،الزمرد ،ثلاث نجوم ،الكريستال ،وبعض من انواع شاي الحصة التموينية الموزع ضمن البطاقة ، المعبأ بأكياس نايلون ذات جودة عالية.. لا يمكن اكتشاف طريقة تقليد هذه الماركات العالمية المستوردة ، ويتم ذلك بعد الاتفاق مع صاحب مطبعة صينية المنشأ ، تقع في منطقة السعدون .وقد بيعت كميات كبيرة جدا من هذا الشاي الملوث ،وغير الصالح للاستهلاك البشري ، والملوث ببكتيريا القولون البرازية ،وهذا ما اثبتته التحاليل المختبرية بعد ارسال نماذج من مادة الشاي المضبوط والمقدر بـ (٧٠) طناً الى المختبرات الخاصة بالفحص!

الادوية المنتهية

لكن ليس مادة الشاي هي فقط الملوثة ، انما هناك انواع و اعداد كبيرة من الادوية والعقاقير الفاسدة ،منتهية الصلاحية والتي تقدر بحوالي (١٧) طناً من مختلف الانواع والمناشئ ومن ضمنها ادوية اطفال ، تم مصادرتها من دار سكنية ايضا تقع في منطقة شارع فلسطين بالقرب من النادي التركماني ، بعد ان تبين ان من يملك هذه الدار هو صاحب مذخر للادوية يقع ايضا في شارع فلسطين !

الجريمة الاقتصادية

يقول العميد وضاح نصرت جمال مدير مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية ل(المدى): ان الجريمة بعد عام ٢٠٠٣ اصبحت اعنف ويخطط لها مسبقا،ومن قام بتلك العمليات المسلحة والمنظمة هم من المجرمين الذين تم اطلاق سراحهم من قبل النظام السابق ،وهذا الامر تم اثباته بعد القاء القبض على اكبر عدد منهم ، من قبل القوات الأمنية العراقية المختلفة ،مما ساعد على كشف الخلايا الارهابية التي كانت تروم تدمير الاقتصاد الوطني العراقي ،الامر الذي تطلب تشكيل مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية وهي تابعة الى وزارة الداخلية في نهاية عام ٢٠٠٥ ،بدأت عملها بعد ان حققت تعاملا ملموسا وتعاونا مباشرا من قبل المواطن العراقي ،والوزارات والمؤسسات الحكومية ، وقد ساعد هذا النوع من التنسيق على القاء القبض على عدد من التجار المستوردين للبضائع غير الصالحة للاستهلاك البشري و اكتشاف خطابات ضمان مزورة تم بموجبها عقد عدة عقود مع عدد من الوزارات ومنها وزارة التجارة ، وزارة الصحة ، وزارة النفط ، البنك المركزي العراقي ..... الخ

خطابات ضمان مزورة

وردت معلومات الى مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية ، مفادها قيام اصحاب شركة (أ،ف) للنقل العام ، وهم كل من (ا.ف.ف) و(ج، ع .ج) و(و.ج.ع) بسرقة مفردات البطاقة التموينية التابعة لوزارة التجارة (الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية)وبالتواطؤ مع بعض الموظفين في وزارة التجارة والنقل البري ،وشركة الظلال ،من خلال القيام بأخذ مناقصات نقل المواد الغذائية من ميناء أم قصر جنوب العراق وتوزيعها على كافة المحافظات ،وقد قدمت اوراق رسمية مؤشر عليها تأييد التسلم من مخازن الشركة العامة للمواد الغذائية باستخدام اختام مزورة ،وعندما اجرينا تحقيقاتنا اثبتنا ان الحمولات المؤشرة في المستندات لم تدخل الى مخازن الشركة ،وجراء ذلك فان المبلغ المترتب بذمة الشركة هو مليار وثمانمائة وسبعون وخمسمائة وخمسون الف دينار عراقي عن قيمة الحمولات المفقودة .

سرقة ٩٢ صهريج نفط فقط!

واضاف وضاح ان المديرية استطاعت كشف العصابة التي قامت بسرقة ٩٢ صهريجا من المشتقات النفطية (الكاز ، البانزين ، النفط الابيض) بموجب العقد المبرم بتاريخ ٢٩\اب\٢٠٠٦ بين الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية وشركة بدر الجنوب متمثلة بمديرها المفوض(ب.م.ع) لنقل المنتوجات النفطية من محافظة البصرة الى محافظتي بغداد والمثنى ، وبعد مرور فترة شهر من التحميل لم يصل اي صهريج الى مستودعات الحكومة التي من المفترض ان تصل اليها ،عندها تمت مفاتحة الدوائر الرسمية (مديرية مرور محافظة البصرة ، ودائرة التسجيل العقاري) ، لبيان صحة الكتب الرسمية ، التي قدمها المدير المفوض لشركة بدر الجنوب للشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية ،ليتبين بان جميع الوثائق والكتب والمستمسكات مزورة . وبتاريخ ٢٣ اذار ٢٠٠٩ تم القاء القبض على موظفي الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية الذين سهلوا، مهمة شركة بدر الجنوب بالتعاقد والتحميل مع علمهم بعدم قانونية أوراق الشركة !

العلامات التجارية المزورة

عذبة ،صافي ،روضتين ،هنا ، فرات ،ليست أسماء غريبة عن مسامعنا لارتباطها المباشر بحياة المواطن ،فالماء روح الحياة فهذه اسماء قناني مياه معدنية يفترض ان تكون نقية ومعقمة ،لكن العكس يحدث..فقد اكتشف معمل في منطقة المشتل يقوم بتعبئة مياه الشرب في عبوات بلاستيكية بطريقة غير صحية مستخدما علامات تجارية معروفة في الاسواق المحلية علما بان المعمل غير مجاز! والماء المستخدم أثبتت التحاليل المختبرية انه غير صحي وتمت تعبئته من قبل عمال المعمل بطرق يدوية ومن كان يقوم بذلك العمل امرأة وابنها وعدد من الأشخاص لا يهمهم غير تحقيق مآرب شخصية ومنافع مادية على حساب صحة المواطن .

وعلق العميد وضاح على جرائم تزوير العلامات التجارية قائلا : ان جرائم الغش الصناعي لها تاثيرات سلبية على الاقتصاد العراقي ومسيرته التنموية ، فمثلا وردت معلومات تؤكد بأن مطبعة (ث) في منطقة السعدون تقوم بطبع وتقليد العلامات التجارية ، فضلا عن علامات الاكسباير المثبتة على الادوية والمواد الغذائية ومن يقوم بتلك العملية شخص يدعى (ابو ....) يعمل مروجا لتلك العلامات التجارية، وتقوم المطبعة بطبع (الليبلات) لايهام المواطن بان هذه المواد سليمة وغير منتهية الصلاحية . وليس الامر مقتصرا على ذلك انما وجدت علامات تجارية مقلدة لاجهزة كهربائية نوع (كرفت)، وكان التعاون الاساسي مع المدعو (و.خ .الملقب ابو.....) حيث يقوم بجلب الاجهزة الكهربائية ذات النوعية الرديئة ، ويقوم المدعو(ابو ....) بتغيير العلامات التجارية لتسهيل البيع وربح مبالغ مالية كبيرة ، فضلا عن ضبط كميات كبيرة من العلامات التجارية الداخلة بصورة غير شرعية من بعض دول الجوار!

النصب بالعملة المزيفة

جريمة الاحتيال ليست جديدة وانما هي جريمة متجددة حسب الظروف المكانية والزمانية بحيث تفرض نفسها على المجتمع بين الحين والاخر ، وعلى ضوء ذلك يبتكر النصابون أساليب اجرامية جديدة تتماشى والمرحلة ،اذن فهي في تطور مستمر ،ومثال ذلك شخص يدعى (م) صاحب محل لبيع الالبسة في منطقة زيونة، يقوم بالنصب على المواطنين بطريقة مقنعة، حيث يقوم صاحب المحل بعرض زبائن خليجيين يستبدلون ويشترون العملات والذهب بمبالغ كبيرة جدا وباضعاف اسعار السوق لاغراء المواطنين وخصوصا النساء. والحقيقة هي ان العملات التي يقدمونها بديلا للذهب والدولار هي عملات اجنبية مثل (العملة البولسكية،الليرة اللبنانية) وهي عملات مزيفة يصعب اكتشافها في البداية لمحدودية تداولها في السوق الاقتصادية العراقية، ومن يساعده بذلك اشخاص ينتشرون في مناطق (الشعب، حي اور،جميلة (وهم يستغلون سذاجة البعض من المواطنين ،الذين يرومون (الربح) السريع..

والعملة العراقية ايضا!

وفيما يخص التعامل بالعملة المزيفة قال العميد وضاح: ان هدف العصابات الاجرامية، هو تدمير الاقتصاد العراقي وتدمير انجازاته على كافة الاصعدة من خلال تزييف العملة العراقية، ولافشال هذه المخططات الاجرامية يجب على الدولة والمواطن التعاون للتصدي لهذه العصابات من خلال التبليغ عن كل عملة مشكوك في انها مزيفة او الانتباه الى مميزات العملة العراقية عن طريق العلامات التي تؤكد انها حقيقية . بعد سقوط النظام حقيقة وكما هو معلوم للجميع سرقت مطابع النقود ومن سرقها هم انفسهم من كان يعمل عليها سابقا ، وهذا ما تم اثباته من خلال القبض على الكثير من المزورين للعملة ، وحاليا تم القبض على اشخاص يقومون بتزييف العملة فئة العشرة الاف ، او الخمسة الاف دينار) وتم القبض على شبكة يتزعمها المتهم (ث.ع.ع) تقوم بتزوير العملة العراقية فئة ـــ١٠،٥ الاف دينار ، بواسطة اجهزة الكترونية فنية حديثة تم نصبها داخل إحدى الدور السكنية في منطقة الصرافية ، ومن يقوم بترويج وبيع العملة امرأة تدعى (.....) تبيع كل مليون دينار عراقي مزيف مقابل مائتي الف دينار حقيقي.

غسيل الاموال

وبخصوص انتشار ظاهرة جديدة تسمى جريمة غسيل الاموال ،فهي ظاهرة توظف الاموال في مشاريع غير شرعية لتحقيق ارباح معينة، من اجل اضفاء الصفة القانونية على تلك الأموال ،وما حدث في عامي ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ هو سرقة المصارف العراقية ، ومن ثم قيام هؤلاء السراق بشراء كميات كبيرة من السيارات مختلفة الانواع والمناشىء وباي مبالغ مالية كانت، لان الغاية من ذلك هي ان تكون اجابتهم عندما يسألون؟ من اين لكم هذا؟ إنهم تجار ويستوردون السيارات . ولم يقتصر الامر على السيارات انما شمل شراء الاراضي والعقارات وباسعار خيالية، فضلا عن استيراد البضائع غير المطابقة للمواصفات والشروط القياسية المتعارف عليها ، والكثير الكثير من انواع المتاجرة المبطنة لاخفاء سرقاتهم لاموال الشعب .

وفيما يخص هذا الموضوع أكد العميد وضاح : ان التنسيق والتعاون مع دوائر البنك المركزي (وحدة غسيل الاموال) ساعد على الكشف عن تلك الاموال المسروقة بعد التنسيق مع عدد من الجهات الامنية من اجل القاء القبض على السراق ، فضلا عن قيام البعض من المتهمين بفساد اداري ومالي بشراء بضائع وادخالها الى العراق بطرق قانونية وعندما يسأل عن مصادر امواله؟ يجيب بان أخاه او اقاربه في دولة اخرى يرسل له الاموال لتشغيلها في العراق ! المهم هو ان المجرمين يعطون غطاء قانونيا لاموالهم المسروقة باي طريقة كانت وهذه جريمة جديدة لم تكن موجودة سابقا وتحتاج الى التنسيق والتعاون بين عدة جهات من اجل الوقوف والكشف عنها ،وما نقصده بعدة جهات ،المعلومات التي يدلي بها المواطن ، والمعلومات المستحصلة من قبل الجهات الامنية ،فضلا عن دور دوائر البنك المركزي في الكشف عن تلك الاموال لان الامر يحتاج الى خبرات فنية عالية في الكشف عنها وخبراء حسابات وتدقيق .

سرقة الاثار(كنز نمرود)

اي التزامات وعقود ويجب ابطال العقد لافشال عملية السرقة.

اين ذهبت المخطوطات الثمينة؟

يقول العميد وضاح : ان المديرية استطاعت بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار نقل صناديق تحتوي على مخطوطات أثرية تعود لعصور قديمة وكتب ثمينة ، من ضمنها مصاحف شريفة خطت بالذهب الخالص ،بخط الخلفاء الراشدين ،وبعد الحاح مديريتنا بضرورة حفظ المخطوطات بمكان امين ومحصن تم نقل تلك المخطوطات والمصاحف الى المتحف العراقي وحسب اجابة هيئة الاثار والتراث فقد تم تسلمها كاملة .

من سرق اسفار التوراة؟

وأضاف وضاح :في عام ٢٠٠٣ وبعد دخول قوات متعددة الجنسيات الى العراق والسيطرة على معظم دوائر الدولة المهمة وبضمنها الدوائرالامنية ، استولت هذه القوات على مبنى جهاز المخابرات العراقية السابق وتوابعه وبعد التفتيش عثروا على صناديق تحوي مخطوطات عبرية غاية في الاهمية ،داخل احدى الغرف تعود الى عهود موغلة في القدم ،وقد اشارت المعلومات بان المخطوطات قد نقلت على الفور الى واشنطن بموجب اتفاقية مع الجانب العراقي ،لغرض إدامتها وصيانتها وإعادتها الى العراق. ولأهمية الموضوع ولما لهذه المخطوطات من قيمة تاريخية فقد بادرت مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية إلى المطالبة بإعادة المخطوطات الى العراق بعد سنتين ، وكان من المفروض اعادتها عام ٢٠٠٥ وهذا كان ضمن اتفاقية ابرمت بين الجانب العراقي والامريكي ، وتمت مفاتحة وزير السياحة والاثار وطلب التريث باتخاذ الاجراءات القانونية ، وتم تشكيل وفد رفيع المستوى من الحكومة العراقية للتوجه الى واشنطن للمطالبة بهذه المخطوطات والعمل على إعادتها الى العراق بوصفها ممتلكات خاصة به ولا يمكن التصرف بها . وهذا ما نصت عليه جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بحماية الدول وممتلكاتها من ثروات واثار واعترف الجانب الامريكي للوفد العراقي بان المخطوطات موجودة في حوزته ،لكن فوجئنا بان القانون الامريكي ينص على انه في حالة عدم المطالبة بهذه المخطوطات لمدة زمنية تتجاوز خمس سنوات يسقط حق المطالبة بإعادتها !

وزارة الصحة لا تفعل شيئا!

وفيما يخص دور مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية في الحد من انتشار المواد منتهية الصلاحية والتي مع الاسف تغزو الاسواق والمحال التجارية العراقية وبشكل كبير وامام انظار المسؤولين في وزارتي الصحة والداخلية .اوضح العميد وضاح قائلا : مع الاسف ان وزارة الصحة عندما نقوم بالاستفسار منها عن كيفية دخول بعض المواد منتهية الصلاحية ، وسبب عدم ممارسة وحدة الرقابة والسيطرة النوعية فحص الانواع المختلفة من البضائع الغذائية المستوردة تاتي الاجابة ، ان هذه المهام من صلاحيتها ، ويفضل عدم التدخل في عملها!

وأكد وضاح: ان السيطرة على استيراد تلك المواد الخطرة والتي تضر بصحة المواطن لايمكن ان تتحقق ، الا بإحكام السيطرة على المنافذ الحدودية العراقية وان يكون عملها تحت الرقابة الأمنية الصارمة ، فضلا عن تجهيز تلك المنافذ بأجهزة حديثة وبرادرات ،ومن يقوم بذلك هي كل من وزارتي التجارة والصحة بالتنسيق مع وزارة الداخلية. وللعلم فقط انه يمكن تجهيز المنافذ الحدودية بكل تلك الأجهزة عن طريق استحصال نسبة قليلة من وارداتها كان تكون ١٠٪ لأنه حقيقة واردات المنافذ الحدودية كبيرة جدا ويمكن اعتماد التمويل الذاتي لضبطها والسيطرة على أنواع وأشكال البضائع المستوردة والمصدرة.

البحث عن كنز نمرود في مزادات نيويورك للآثار

مدير مكافحة الجريمة :بعض الوزارات لا تريدنا ان نتدخل لكشف البضائع المغشوشة ومنتهية الصلاحية!

نموذجا

في نهاية عام ٢٠٠٨ عرض احد المزادات العالمية المختصة ببيع المقتبسات النفيسة والاثار في الولايات المتحدة الامريكية ،في مدينة نيويورك، زوجين من الاقراط الذهبية الاشورية التي تعود الى كنز نمرود العراقي والتي سرقت من العراق عام ١٩٩١ بعد احداث الخليج ، وبتدخل من السفارة العراقية في الولايات المتحدة الامريكية ، تم ايقاف بيع الاقراط الاثرية والمطالبة القانونية والقضائية باسترجاعها الى العراق ،ولم يتوقف الامر عند ذلك ،انما سعت بعض المؤسسات والشركات التي تعنى بالسياحة والاثار لعرض كنز نمرود الذي اكتشف عام ١٩٨٨ ،١٩٩٠ في مقابر ملكية قديمة اسفل قصر اشور ويعود تاريخه الى القرن ١٩ قبل الميلاد ،وتتكون هذه الاثار من عدد من الاقراط والخواتم والسلاسل والاطباق والقوارير الذهبية المرصعة بالاحجار والمجوهرات وسبائك الذهب وتيجان ذهبية لاتقدر بثمن لما لها من قيمة مادية وحضارية ، وتم الاحتفاظ بهذا الكنز في خزائن البنك المركزي العراقي ، وكان يخشى ان تكون قد ضاعت عندما سلب الناهبون اثار العراق بعد اسقاط النظام .وكانت تلك الشركات تروم التعاقد مع وزارة الثقافة وفعلا تم التعاقد مع شركة مجموعة المعارض المتحدة الدنماركية على اخراج كنز النمرود العراقي لغرض عرضه في بعض الدول الاوربية ،لمدة خمس سنوات مقابل ايراد ١٠٪ من ايرادات المعارض يقدم الى الحكومة العراقية .

لكن ورد كتاب الى مديرية الجريمة الاقتصادية من وزارة الخارجية مرفقاً معه كتاب السفارة الدنماركية في بغداد ،ينص على ان الشركة اعلاه قد اعلنت افلاسها وان مديرها غير مخول بدخول